مناهج المحدثين

المحاضرة السادسة

عنوان هذه المحاضرة

التعريف بكتاب صحيح مسلم

ومنهجه فيه – ج١

وينقسم هذا الموضوع إلى عنصرين :

(أولًا) التعريف بالإمام مسلم (٢٠٦ – ٢٦١هـ) .

(ثانيًا) التعريف بـ "صحيح مسلم" ، ومنهج الإمام مسلم فيه .

(أولًا)

التعريف بالإمام مسلم

(٢٠٦ – ٢٦١هـ)

وفيه :

١- اسمه ونسبه.

٢- مولده.

٣- رحلاته.

٤- شيوخه.

٥- تلاميذه.

٦- حفظه وثناء العلماء عليه.

٧- مصنفاته.

٨- وفـاته.

١- اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير الحافظ الحجة : أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج بن مسلم ، القشيري النيسابوري ، صاحب "الصحيح".

٢- مولده:

وُلد سنة ست ومائتين ، وقيل : سنة اثنتين ومائتين ، وقيل : سنة أربع ومائتين .

٣- رحلاته:

بدأ مسلم سماعه من بعض شيوخه ،

وكان أول سماعه في سنة ثمان عشرة ومائتين ، فسمع من يحيى بن يحيى التميمي ،

وحج في سنة عشرين وهو أمرد صغير ، لم ينبت شعر وجهه ، فسمع **بمكة** من القعنبي ، وهو أكبر شيخ له ،

وسمع **بالكوفة** من أحمد بن يونس وجماعة ، ثم عاد إلى وطنه.

ثم ارتحل بعد أعوام **قبل الثلاثين من عمره** ،

وأكثر عن علي بن الجعد ، لكنه ما روى عنه في " الصحيح " شيئاً ،

وسمع **بالعراق والحرمين ومصر** ،

وسمع من الإمام البخاري ولازمه وأكثر الاستفادة منه ، لكن لم يرو عنه في صحيحه ،

كما لم يرو عن محمد بن يحيى الذهلي ، الذي سمع منه كثيرًا.

٤- شيوخه:

- شيوخه في «الصحيح» كثيرون ؛ من أشهرهم :

إبراهيم بن خالد اليشكري ،، وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، وأحمد بن عبدة ، وأحمد بن حنبل ، وأحمد بن منيع ، وأحمد بن يوسف السُّلَمِيِّ ، وبشر بن الحكم ، وحماد بن إسماعيل بن عُلَيَّة ، وسليمان بن داود الخُتَّلِي، وشماع بن مَخْلَد ، وعباس بن عبد العظيم ، وعلي بن حُجْر ، وعلي بن خَشْرَم ، وعمر بن حفص بن غياث ، ومحمد بن الصَّبَّاح الدولابي ، ومحمد بن يحيى المَرْوزي الصائغ ، وهارون بن سعيد ، ويعقوب الدَّوْرَقي ، وأبو بكر بن أبي النضر ، وأبو مصعب الزهري .

- وله شيوخ سوى هؤلاء لم يُخَرِّج عنهم في " صحيحه " ، كعلي بن الجَعْد ، وعلي بن المديني ، ومحمد بن يحيى الذُّهلي

٥- تلاميذه:

روى عن الإمام مسلم رواة كثيرون ؛ من أشهرهم :

إبراهيم بن محمد بن محمد بن سفيان الفقيه "راوي صحيح مسلم"، وعلي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي ، وأبو بكر محمد بن النضر ، وعلي بن الحسين بن الجَنَيد الرازي ، وأبو عيسى الترمذي في "جامعه" ، وأحمد بن المبارك المستملي ، وإبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه ، وأبو علي عبد الله بن محمد بن علي البلخي الحافظ ، وأبو بكر بن خُزَيْمة صاحب "الصحيح".

٦- حفظه وثناء العلماء عليه:

للإمام مسلم ـ رحمه الله ـ منزلة عظيمة في حفظ الحديث ، والرسوخ فيه ،والعلم بعلله ومراميه .

وقد أثنى العلماء على حفظه ، وفاخروا بعلمه ، وأشادوا بحفظه.

ومن ذلك :

- قال محمد بن عبد الوهاب الفراء : "كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم ، ما علمته إلا خيِّرًا" .

- وقال أبو بكر بن الجارود : « كان من أوعية العلم" .

- وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى أحمد بن سلمة ، قال : رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما .

٧- مصنفاته:

ترك الإمام مسلم مصنفات علمية كثيرة ، تنوعت موضوعاتها ،

ومن أشهرها :

١- كتابه " الجامع الصحيح " .

٢- كتاب " المسند الكبير " .

٣- كتاب " الأسامي والكنى " .

٤- كتاب " التمييز " .

٥- كتاب " العلل " .

٦- كتاب " الوُحْدان " .

٧- كتاب " المخضرمين " .

٨- كتاب " الطبقات " .

٩- كتاب " أفراد الشاميين " .

وهكذا نرى أن مصنفات الإمام مسلم جمعت بين الحديث والفقه وعلم الرجال ؛

مما يوضح منزلة الإمام في العلم ، وشموله في موضوعات مؤلفاته .

٨- وفـاته:

تُوفي ـ رحمه الله ـ بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين ، عن خمس وخمسين سنة .

(ثانيًا)

التعريف بـ "صحيح مسلم"

ومنهج الإمام مسلم فيه

وفيه :

١- الاسم العلمي للكتاب.

٢- سبب تأليفه.

٣- شروط الإمام مسلم في صحيحه.

أ- شرط صحة الحديث العام.

ب- شرطه الخاص في رواة كتابه.

ج- شرطه في الإسناد المعنعن.

٤- رواة صحيح مسلم.

٥- منهج مسلم في ترتيب الكتاب.

٦- تراجم الأبواب في الصحيح.

٧- جهود الأئمة في صحيح مسلم.

١- الاسم العلمي للكتاب

تعددت آراء العلماء في اسم الكتاب إلى ما يلي :

١- سماه الإمام مسلم : "المسند الصحيح" ؛ حيث قال : (صنفت هذا "المسند الصحيح" من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة).

وقد اشتهر بهذا الاسم ـ قديماً ـ على ألسنة العلماء ؛ كالخطيب البغدادي ، والذهبي ، وابن كثير.

- و كلمة **"المسند"** في العنوان: أي : الأحاديث المتصلة المرفوعة ، وهذا معنى الحديث المسند .

- **و "الصحيح" :** أي أنه التزم فيه الصحة ، فلا يورد فيه إلا حديثًا صحيحًا.

فهو إذن جمع للأحاديث الصحيحة المتصلة السند .

٢- وسماه ابن خير الإشبيلي (المتوفى ٥٧٥هـ) : **"المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ" .**

- ولعل هذا هو الاسم الكامل للكتاب.

- **و"المختصر"** هنا تعني : أنه اختار بعضًا من الأحاديث الصحيحة التي رواها عن شيوخه ،

فهو لم يكن يقصد جَمْعَ كل الحديث الصحيح ، وإنما جَمْع بعضه.

- **و"السنن" :** أي : الطريقة النبوية المسلوكة والشمائل المنظورة .

٢- سبب تأليفه

بيَّن الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ سبب تصنيفه لكتابه وجمعه له في مقدمة كتابه "الصحيح" .

ويمكن إجمال ذلك **في أمرين :**

الأمر الأول : جمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ .

الأمر الثاني : أراد أن يقدم للناس ـ خاصّهم وعامّهم ـ كتابًا في الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ ليشغلهم عن أقوال القصاص ، وافتراءات الزنادقة والجهلة من المتصوفة، وأصحاب الملل المنحرفة .

٣- شروط الإمام مسلم في صحيحه

وفيه:

أ- شرط صحة الحديث العام.

ب- شرطه الخاص في رواة كتابه.

ج- شرطه في الإسناد المعنعن.

أ- شرط صحة الحديث العام:

والمقصود به : ما اشترطه العلماء من شروط الحديث الصحيح ؛ وهي :

١- اتصال السند .

٢- عدالة كل راو من رواته .

٣- ضبط كل واحد منهم .

٤- سلامة الحديث من الشذوذ .

٥- سلامة الحديث من العلة القادحة .

وبدراسة أحاديث "صحيح مسلم" المتصلة التي في الأصول ـ لا في المتابعات والشواهد ـ نجد توافر هذه الشروط فيه.

والدليل على ذلك ما يلي :

١- قول الإمام ـ نفسه ـ حيث ذكر إنه لم يكتف بشرط توافر الصحة في الحديث عنده فقط ، بل أخرج ما أجمع العلماء على صحته .

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ :"ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه" .

٢- عرض الإمام مسلم لكتابه ـ قبل تصنيفه ـ على حُفاظ عصره، ونقاد الحديث فيه ، فكل حديث ذكروا أن له علة : تركه ولم يخرِّجه، وكل حديث قالوا إنه صحيح : أخرجه .

قال النووي ـ رحمه الله ـ : بلغنا عن مكي بن عبدان ـ أحد حفاظ نيسابور ـ أنه قال : سمعت مسلمًا يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي ، فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته .

ب- شرطه الخاص في رواة كتابه (شروطه في الرجال):

اشترط الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في رواة كتابه **أن يتصف كل راوٍ منهم بالعدالة والضبط ،**

غير أنه **لم يشترط في العدالة والضبط أعلاهما** كما شرط الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ ،

وإنما اكتفى مسلم ـ رحمه الله ـ بتحققهما في كل راو من الرواة؛

لذا أخرج رواة أحاديثه في الأصول من أهل الطبقة الثانية ـ من طبقات رواة الحديث ـ ،

وهم : الذين اتصفوا بالحفظ والإتقان بدرجة أقل من درجة أهل الطبقة الأولى ، ولم يلازموا شيوخهم إلا مدة يسيرة .

ويميل إلى أهل الطبقة الثالثة ـ قليلاً ـ في المتابعات والشواهد.

ويتضح ذلك فيما يلي:

يُقَسَّم الرواة عن الشيوخ المكثرين ؛ كالزهري وابن عيينة ، إلى خمس طبقات ؛ هي :

الطبقة الأولى : وهم الرواة الذين اشتهروا بعدالتهم وضبطهم ، وبطول الملازمة لشيوخهم.

الطبقة الثانية : وهم الرواة الذين عرفوا بالعدالة والضبط ، ولكنهم لم يكثروا من ملازمتهم لشيوخهم .

الطبقة الثالثة : وهم الذين لم يسلموا من جرح العلماء لهم ، مع طول الملازمة لشيوخهم .

الطبقة الرابعة : هم الذين جُرِّحوا ، مع قلة ملازمتهم لشيوخهم.

الطبقة الخامسة : وهم الرواة الضعفاء والمجاهيل .

١- قال الإمام الحازميُّ :

(والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة ،

غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ، ويلازمه في الحضر،

والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة ، فلم تمارس حديثه ، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى ، **وهم شرط مسلم)** .

٢- ذكر الإمام مسلم - رحمه الله - أقسام الرواة عنده ، وأنهم يُقسمون إلى ثلاثة أقسام ، وثلاث طبقات ، وهي :

القسم الأول : وهم الذين وُصفوا بالعدالة والضبط ، مع الاستقامة والإتقان ، وهم الذين يقصدهم في الرواية ، ويجعلهم عمدة كتابه وأساس بنائه .

ومن رواة هذا القسم : منصور بن المعتمر ، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد ، وأيوب بن أبي تميمة ، ومَنْ كان حاله مثل حالهم .

القسم الثاني : وهم الذين وصفوا بالعدالة ، إلا أنهم لم يوصفوا بالحفظ والإتقان ، وإنما يشملهم اسم الستر وتعاطي العلم .

ومن أهل هذا القسم من الرواة : عطاء بن السائب ، وليث بن أبي سليم ، وأمثالهم من حُمَّال الآثار ، ونُقال الأخبار .

القسم الثالث : وهم الذين غلب على حديثهم المنكر والغلط ، أوالذين اتهموا عند أهل الحديث ، أو عند أكثرهم ، بوضع الحديث والأخبار.

وهؤلاء لا يخرج لهم مسلم شيئًا ، وعلى حد قوله : " فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم" ، و "فلسنا نعرج على حديثهم ، ولا نتشاغل به".

ويخرج من هؤلاء : الرواة المختلف فيهم ؛ أي : الذي يتهمهم بعض العلماء بالنكارة والغلط ، ويوثقهم آخرون.

ومن أهل هذا القسم من الرواة :

ممن غلب على حديثه الغلط والنكارة :

عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة ، والجراح بن المنهال أبو العطوف ، وعباد بن كثير.

ممن اتهموا بوضع الحديث :

عبد الله بن مسور أبو جعفر المدائني ، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب .

وقد التزم الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ بالمنهج الذي خطه لنفسه من كتابه : "الصحيح" .

فلم يعتمد على الرواة المختلف فيهم إلا في المتابعات والشواهد، ومع ذلك فلم يسلم من اعتراض العلماء عليه .

فمن ذلك :

ـ اعتراضان على الإمام مسلم والرد عليهما:

ـ اعترض الإمام أبو زرعة الرازي على الإمام مسلم اعتراضين :

الأول : روايته في صحيحه عن بعض الرواة الضُّعفاء ؛

من مثل : أسباط بن نصر ، وقطن بن نُسير ، وأحمد بن عيسى المصري.

الثاني : أنه اشترط في كتابه تخريج الحديث الصحيح ولم يستوعبه ،

فهو يفتح بابًا لأهل البدع بالرد علينا إذا احتججنا عليهم بحديث، يقولون: إن هذا ليس في صحيح الإمام مسلم ، إذن لا حجة لكم علينا ؛ لأن دليلكم إذا لم يذكر في الصحيح فلا ينظر له .

الرد على الاعتراض الأول : رواية مسلم في "صحيحه" عن بعض الرواة الضُّعفاء :

١ـ رد الإمام مسلم :

وقد أجاب الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ على المعترض بنفسه بموافقته له بصحة كلامه ،

غير أنه اختار وانتقى من أحاديثهم ما صح منها عن شيوخهم الذي ثبت سماعهم منه ،

أما ما انفرد به هؤلاء الضعفاء ، أو رووه عن رواة غير ثقة فإنه يُرد ،

فهو بذلك يميز روايات الرواة ويتعامل معهم على وفق ما يروونه ويحدثون به ، لا على وصف العلماء لهم بالحفظ والإتقان أو الضعف ، فالراوي مجرد ناقل .

ويبقى المروي ، فإذا وقع في يد الماهر بالحديث الخبير برواياته ـ كالإمام مسلم ـ : فإنه يأخذ صحيحه ويدع سقيمه ؛ إذ هو الناقد البصير الحافظ الخبير بروايات الرواة أكثر من الرواة أنفسهم .

والإمام مسلم – وكذا أمثاله من كبار الحفاظ ـ لا يتعامل الواحد منهم مع الروايات باعتبارها جديدة عليه ،

بل يكون قد حفظها وجمع طرقها وقارن بينها ، وميّز ألفاظها وأسانيدها ،

ومن ثم يستطيع تخير ما يشاء منها وفق منطق كتابه ومقتضيات منهجه.

وهذا ما أجاب به مسلم ـ رحمه الله ـ على المعترضين ، حيث قال :

(إن ما قلت صحيح ،

وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر ، وقطن ـ أي : ابن نسير ـ ، وأحمد ـ أي : ابن عيسى المصري ـ ما رواه الثقات عن شيوخهم ،

إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع - أي : بعلو إسناد - ،

ويكون عندي من هو رواية أوثق منهم بنزول - أي : بسند نازل-

فأقتصر على ذلك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات).

٢- رد الحافظ ابن الصلاح :

وقد أجاب الحافظ الإمام أبو عمرو بن الصلاح على اعتراض مَنْ عاب مسلماً بروايته عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية بأمور :

أ- أن الإمام مسلماً قد يوثق من هو ضعيف عند غيره :

ومعنى ذلك أن وجوه الجرح المختلف فيها تتعدد من وجهة نظر العلماء ،

فبعضهم يجَرِّح بما ليس بجارح عند آخرين،

وبعضهم يجَرِّح بسبب غير وجيه ؛ وذلك كالاتهام بالبدعة ، فقد كان بعض العلماء يُضَعِّف الرواة بها بمجرد الشُّبهة والظن **ب- أن يكون الحديث الذي روي من طريق هؤلاء الرواة أخرجه مسلم في المتابعات والشواهد لا في الأصول :**

وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد صحيح رجاله ثقات، ويجعله أصلاً،

ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة ، أو لزيادة فائدة عن الحديث الأصلي .

ج- أن يكون ضعف الراوي طرأ عليه بعد رواية الحديث عنه :

ومعنى ذلك أن الراوي كان عند الرواية ضابطاً ، ثم ساء حاله، واختلط عقله بعد ذلك ،

فما كان منه قبل الاختلاط فهو صحيح ، وهذا الذي أخرجه مسلم من طريقه ،

وما كان بعد الاختلاط فهو ضعيف ، وهو الذي لم يروه مسلم .

الرد على الاعتراض الثاني : أن مسلمًا اشترط في كتابه تخريج الحديث الصحيح ولم يستوعبه :

والإجابة عنه يسيرة :

أن الإمام مسلمًا ـ رحمه الله ـ لم يُرد بكتابه استيعاب كل الصحيح ، ولا اشترط ذلك ،

إنما قصد إخراج بعضه الصحيح ،

ثم هو لم يقل لا يوجد الصحيح في غير كتابي ،

إنما انتقي من الصحيح ـ وهو كثير ـ عنده وعند غيره من الأئمة: ما أجمع العلماء على قبوله والأخذ به ،

وفي ذلك قال ـ رحمه الله ـ : "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه" .

‘‘‘

بتوفيق للجميع

khaled